علاج الأزمة المالية المعاصرة بالتوازن الاقتصادي في القرآن الكريم

إعداد
د. قتيبة فوزي جسام عبد الواحد الراوي
مدرس التفسير وعلوم القرآن الكريم
جامعة الأنبار / كلية العلوم الإسلامية / الفلوجة

المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الشريعة
جامعة جرش الخاصة / المملكة الأردنية الهاشمية
عنوان المؤتمر (الأزمة الاقتصادية المعاصرة (أسبابها - وتداعياتها- وعلاجها) ١٤-١٦/١٢/٢٠١٠م

محرم
كانون الأول
١٤٣٢ هـ
٢٠١٠ م

مقدمة

الحمد لله الذي أَنزل القرآن تبياناً لكل شيء، وهدى ورحمة وشفاء لما في الصدور، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والنعمة المسداة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن سار على هديه، واقتفى أثره، وسلك منهجه، وتتبع سنته إلى يوم الدين .

وبعد .. فإن المتأمل في الأزمة المالية العالمية المعاصرة يستشف من أول وهلة مساوئ وسلبيات النظام الاقتصادي الدولي الذي وضعه البشر، والذي يتمثل في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والتي تنبأ العديد من رواد النظامين الاقتصاديين بانهيارهما؛ لأن النظام الرأسمالي يقوم على قاعدة الاحتكار والفوائد الربوية، التي تتعارض مع سنن الله والقيم والأخلاق، وتؤكد على ضرورة زيادة الأرباح إلى أقصى المستويات، دون مراعاة للقيم الأخلاقية الثابتة للبشرية جمعاء، والتي يراها المنصفون في العالم أنها المسبب للأزمة المالية الخطيرة؛ لأنها تؤدي إلى احتكار الأموال، وسيطرة المقرضون على المقترضين سلباً لحرياتهم وأعمالهم وممتلكاتهم، أما النظام الاشتراكي، فقد كانت التنبؤات بانهياره؛ لأنه يقوم على مفاهيم تتعارض مع فطرة الإنسان وأحكام ومبادئ شريعتنا السمحاء، ومن سلبياته أنه يقطع العلاقة بين وسائل الإنتاج والعامل والموظف القائم عليها، ولا ينمي ويطور عملية الإنتاج، إضافة إلى ذلك الفساد المالي والإداري، وغيرها من المساوئ التي ظهرت في هذين النظامين الاقتصاديين، والثابت أن هذه الأنظمة هي السائدة في أغلب دول العالم، ومن هنا تمكنت الدول التي أرست قواعد الرأسمالية والاشتراكية من ممارسة هيمنتها الاقتصادية على جميع دول العالم[1] .

ولكون هذه الأنظمة أنظمة اقتصادية وضعية فهي لا تخلو من المساوئ، ولأجل ذلك كانت سبباً بما يمر به العالم من الأزمات المالية التي عصف بجميع دوله، وما يزال العالم بكل علمائه وخبرائه الاقتصاديين يبحثون عن حلول لهذه الأزمات الاقتصادية المتكررة، وكلنا يعلم أن العلاج الناجع لهذه الأزمات، هو تطبيق أُسس ومبادئ النظام الاقتصادي الرباني، فقد تأكد لنا من خلال متابعة التقارير والأخبار أن الدول والمؤسسات الدولية التي تطبق أُسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي لم تتأثر بكل هذه الأزمات الاقتصادية الدولية، والأزمة الاقتصادية الدولية الحالية خير دليل على ذلك[2] .

(١) ينظر أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، د. حسين حسين شحاتة، (١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م)، www.Darelmashora.com : ٤ .

(٢) ينظر الحل الإسلامي للأزمة الاقتصادية الدولية، د. حسن كامل إبراهيم، جامعة الملك سعود، http: faculty.ksu.edu.sa .

ومن خلال هذا البحث الذي ركزت فيه على التوازن الاقتصادي في القرآن الكريم أرى من واجبنا الشرعي تجاه ديننا الحنيف، أن لا تكون ردودنا وردود علماء الاقتصاد الإسلامي وخبراء المؤسسات المالية الإسلامية حول هذه الأزمة مجرد تصريحات عابرة، بل يجب إبراز وتوضيح مبادئ وتطبيقات النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي، والتأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمة كان بسبب تجاهل تطبيقها؛ ذلك أن قواعد الأمن والاستقرار في الاقتصادي الإسلامي تمنع حدوث مثل هذه الأزمات .

إن سبب اختياري لهذا البحث : كان بسبب الأحداث الدولية الراهنة التي أظهرت أن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية هو العلاج الأمثل؛ والذي يُخرج الاقتصاد العالمي من أزمته، وحول طبيعة هذا الدور عقدت كثيراً من المؤتمرات والندوات في هذا الإطار، ومن ذلك المؤتمر الذي جمعنا في كلية الشريعة جامعة جرش بعنوان : " **الأزمة الاقتصادية المعاصرة – أسبابها وتداعياتها وعلاجها** " .

ومن وجهة نظري ونظر كثير من الاقتصاديين الإسلاميين تعتبر تلك الأزمة فرصة لتوضيح تعاليم الإسلام في التعاملات الاقتصادية المختلفة، وعلينا إتباع كافة الوسائل لبيان مبادئ اقتصادنا الإسلامي بصفة خاصة وشريعتنا الإسلامية بصفة عامة؛ لأن الغرب يجهل شريعتنا الإسلامية لتقصيرنا وتهاوننا في تبليغها ونشرها، والطرق الآن متاحة وخصبة لكي يقدم الاقتصاد الإسلامي بصورة يقبلها العالم، واضحةً خاليةً من كل هذه المشكلات التي خلَّفتها الأنظمة الاقتصادية المختلفة؛ لأن جوهر الأزمة يكمن في مخالفة تعاليم الإسلام، وإن علاجها في العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية؛ ولأن اقتصادنا الإسلامي هو نظام رباني يراعي خير الإنسان في الدنيا والآخرة، ونظام فطري نابع من الإسلام دين الفطرة، فعلى دول العالم أن تأخذ بأُسسه ومبادئه حتى لا تعصف بهم أزمات اقتصادية أخرى[1] .

وما دام القرآن الكريم هو كتاب ربنا سبحانه وتعالى، فإن الأزمة الراهنة تؤكد لنا يوماً بعد يوم أن مبادئ التوازن الاقتصادي في القرآن الكريم هي النجاة من هذه الأزمة، قال جلَّ في علاه : { يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } [البقرة : ٢٧٦]،

وقوله سبحانه: { قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى } [طه : ١٢٣، ١٢٤] .

(١) ينظر الحل الإسلامي للأزمة الاقتصادية الدولية، د. حسن كامل إبراهيم، جامعة الملك سعود، http: faculty.ksu.edu.sa ، والحل الإسلامي للأزمة الاقتصادية الدولية، عامر بن محمد الشهري، مقال منشور بتاريخ (٢٠١٠/٢/٤م)، موقع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية، http://tvtc.gov.sa/Arabic .

وحتى لا يدعي متأول أن مطالبتنا للغرب تطبيق منهج الاقتصاد الإسلامي فيه نوع من المبالغة نابع عن عاطفتنا كمسلمين تجاه ديننا، فسوف أنقل في هذا البحث الحقيقة التي دفعت كثيراً من علماء الغرب ومفكريه للمطالبة بتطبيق نظم التمويل الإسلامي؛ للخروج من الأزمة وكان آخرها وأهمها دعوة بابا الفاتيكان لتبني التمويل الإسلامي ولو جزئياً كمخرج من هذه الأزمة، وهذا ما يؤكده قرآننا الكريم في قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ }[البقرة : ٢٧٨، ٢٧٩] .

إن منهجي في هذا البحث : هو منهج تحليلي استقرائي اجتهدت فيه بتقسيم بحثي إلى خمسة محاور بينت في المحور الأول ماهية الأزمة المالية، خصائصها وأسبابها وتداعياتها، والمحور الثاني وسطية القرآن الكريم في المجال المالي، والمحور الثالث التوازن الاقتصادي في القرآن الكريم، والمحور الرابع ضوابط ومبادئ الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي من خلال القرآن الكريم في مواجهة الأزمة، والمحور الخامس ضوابط الاقتصاد الإسلامي هي المنقذ من الأزمة وشهادة علماء الغرب بذلك .

بعد هذه المقدمة يمكنني أن أُقدم للنظام المالي العالمي، مفاتيح العلاج الناجع، والتوصيات العملية التي سأعرضها في ثنايا هذا البحث، بما لخصته من أقوال ذوي الاختصاص المنصفين ككل دون تحيز؛ لتكون علاجاً للمصائب والأزمات المالية العالمية المتكررة، وعلى علمائنا اغتنام فرصتهم بأن يقولوا بصراحة، إن تبني منهج التوازن الاقتصادي في القرآن الكريم هو علاج الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي دون رحمة؛ لتكون ركيزة لنظام مالي عالمي جديد يمنع تكرار هذه الأزمات .

الباحث

٢٠١٠/٨/١٥م

المحور الأول : ماهية الأزمة المالية، خصائصها وأسبابها وتداعياتها :

وردت في تعريف الأزمة المالية عدة تعريفات فيعرفها **السيد عليوة** بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها : (**توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة**)[١] .

ويعرفها **محسن أحمد الخضيري** على أنها : (**لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما**) :

- **التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية .**
- **الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة**[٢] .

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها : (**ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة**)[٣] .

وتُعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها : (**انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي**)[٤] .

أو هي : " **انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ**

(١) إدارة الأزمات والكوارث – مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، السيد عليوة، مركز القرار للاستشارات، ط٣، القاهرة، (٢٠٠٤) : ١٣، والأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، د. فريد كورتل، جامعة سكيكدة ، الجزائر : ٣ .

(٢) إدارة الأزمات، محسن أحمد الخضيري، مكتبة مدبولي، الإسكندرية : ٥٤، والأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، د. فريد كورتل : ٣ .

(٣) تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، دنيال أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت (١٩٩٢م) : ١١ .

(٤) إدارة الأسواق المالية – نظرة معاصرة، السيد البدوي عبد الحافظ، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٩٩م) : ٣٩، والأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، د. فريد كورتل : ٣ .

في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانًا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية " [١] .

من مجمل التعريفات أختار التعريف التالي للأزمة المالية **: " هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي"** [٢] .

خصائص الأزمة

وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية :

(١) حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع .

(٢) التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها .

(٣) نقص المعلومات الكافية عنها .

(٤) تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة .

(٥) سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها .

(٦) إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة[٣] .

(١) ينظر نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية ، إبراهيم علواش، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net/NR/exeres 10/11/2008 .

(٢) المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، دار النفائس، الأردن، ط١ (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م) : ٩٢، والأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، د. فريد كورتل : ٣ – ٤ .

(٣) الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، د. فريد كورتل : ٤ .

مظاهر الأزمة

بعد أن بدأت إرهاصات وملامح الانهيار في النظام المالي العالمي وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير لوضع خطط الإنقاذ، وأحدثت للدول مخاوفاً على أنظمتها وديمومتها، فكان من مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال ما لخصه بعض علماء الاقتصاد بالآتي :

(١) الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك؛ لأن "رأس المال جبان"، وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة .

(٢) قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفًا من صعوبة استردادها .

(٣) نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفى جميع نواحي الحياة؛ مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم .

(٤) انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا أحدث ارتباكاً وخللاً في مؤشرات الهبوط والصعود .

(٥) انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة .

(٦) انخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها؛ بسبب ضعف السيولة .

(٧) ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدداً بالفصل .

(٨) ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات .

(٩) انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من: الكساد، والبطالة، والتعثر، والتوقف، والتصفية، والإفلاس[1] .

(١) أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، د. حسين حسين شحاتة، www.Darelmashora.com : ٥ ، والأزمة الاقتصادية أسبابها وآثارها، ، د. رمضان الشراح : ٢ .

الأسباب الحقيقية

ومما سبق يُثار التساؤل الأهم وهو : ما الأسباب الرئيسة والحقيقية لهذه الأزمة ؟

يمكنني استخلاص الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة من أقوال علماء غربيين شهدوا بهذه الحقيقة شهادة علمية، ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل **موريس آليه** الذي قال : "إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تُعالج وتُصوب تصويباً عاجلاً "[(١)]، كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه، ومما ذكروه من أسباب هذه الأزمة ما يأتي :

أولاً : انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل : الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تذمر المدينين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم .

ثانياً : من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة، والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم، وأصبح المال هو معبود الماديين .

ثالثاً : يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاء، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعاً ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج، ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً، وهذا ما قاله **آدم سميث** أبو الاقتصاديين (على حد رأيهم)، ويرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة؛ لأنه يحقق الاستقرار والأمن، وقالوا كذلك إن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة[(٢)] .

(١) أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، د. حسين حسين شحاتة ، www.Darelmashora.com : ٦ .

(٢) المرجع نفسه : ٦، والأزمة الاقتصادية أسبابها وآثارها، ، د. رمضان الشراح : ٣ .

رابعاً : يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، كما كان المرابون يقولون في الجاهلية : ((أتقضي أم تُربي))، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول؛ بسبب سعر الفائدة الأعلى .

خامساً : يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى والأمَرُّ أن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك في شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء، وتحدث الأزمة المالية .

سادساً : من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلاً، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة .

سابعاً : يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف)، والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زِيدَ له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في الأزمة في بعض البنوك الربوية[١] .

(١) أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، د. حسين حسين شحاتة، www.Darelmashora.com : ٧، والأزمة الاقتصادية أسبابها وآثارها، ، د. رمضان الشراح : ٣ .

المحور الثاني : وسطية القرآن الكريم في المجال المالي :

لقد رسم القرآن الكريم منهجاً تجلت فيه الوسطية بكل معانيها فالذي يطلع على الأنظمة الاقتصادية يجد أن الماركسية ألغت الملكية الخاصة فمبدؤها من كل حسب طاقته لكل حسب حاجته، وهذا يعني المساواة في الأجر، والإنسان لابد أن يسد حاجاته الضرورية من غذاء وكساء وسكن بدرجة متساوية وهذا لا يمكن أن يشكل ملكية خاصة لسد الحاجات، وتصورها هذا انطلق من أنها تنكر وجود الخالق وتعد الحياة مادة والأيمان بأن كل شيء عدا المادة ودوافعها ومحركاتها هواء[١] . أما الرأسمالية فقد أخذت بالملكية الخاصة ولكنها شوهتها بنسبة بعض الصفات لإضفاء مواصفات إلى نظامها من جهة والإساءة إلى الإسلام من جهة ثانية، على اعتباره يقر الملكية الخاصة ولكن آثارها بدت واضحة في ضعف الوازع الديني، وطغيان الوازع المادي : { كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى، أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى } [العلق : الآيتان : ٦ – ٧]، واستغرق الفرد في السعي على الرزق وفقدان الشعور بالآخرين[٢] .

أما القرآن الكريم فقد أقر الملكية العامة بقوله سبحانه : { وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ } [الرحمن : الآية : ١٠]، كما أقر الملكية الخاصة بقوله جل في علاه : { وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ } [الأنبياء : الآية : ١٠٥]، فالقرآن وجه المسلم أن يعمل قدر طاقته فقال عزَّ وجل : { لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ } [البقرة : من الآية : ٢٨٦]، ولما كان الإنسان يحصل على قدر طاقته وبمقدار جهده فإن الأجر سيكون متقارباً، والتفاوت في القدرة وفي الجهد يؤدي إلى التفاوت في الحصول على الثروة قال جلَّ وعلا : { وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ

فُضِّلُواْ بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاء أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ } [النحل : من الآية : ٧١]، وهذا أساس الملكية الخاصة فإنها مقيدة بقيود وتأتي نتيجة عمل، إذ لا يجوز فيها امتلاك

(١) ينظر حوار في الاقتصاد بين الإسلام والماركسية والرأسمالية ، د. عبد الله سلوم : ٥٨ .

(٢) ينظر الوسطية في المنظور القرآني، د. محمد صالح عطية الحمداني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، بغداد (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م) : ٥٠ – ٥١ .

الأموال التي ترصد للمنافع العامة فقد حرم القرآن الكريم الاكتناز[١]، وعليه فإن وسطية النظام الاقتصادي القرآني واضحة لأنه يأخذ بالمصلحتين الخاصة والعامة معاً بقيود لا يؤثر أحدها على الآخر، فسمح بامتلاك الثروات ولكنه حال دون أن تتحول الملكية الخاصة إلى استعلاء طبقي ولا رأسمالية جائرة فسلك طريقاً تحفه العدالة والرحمة حيث يمتلك بحلال وينمي بحلال وينفق بحلال وهذا ما يكون سبباً لبناء مجتمع فاضل، لذلك وجه القرآن الكريم المسلم أن يتصرف في المال من غير إسراف أو تقتير فقال سبحانه : { وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا } [**الفرقان : الآية : ٦٧**]، فالتصرف المعتدل يعد سمة الشخصية المعتدلة التي تتحاشى الإفراط والتفريط، فالآية وصفتهم بأنهم غير مبذرين في إنفاقهم لا بل لا يصرفون فوق حاجتهم ولا بخلاء على ذويهم بل يتصرفون بالعدل والخيار[٢] .

وقال سبحانه : { وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا } [**الإسراء : الآية : ٢٩**]، فالآية تأمر بالاقتصاد في العيش إذ ذمت البخل ونهت عن الإسراف أي لا تكن بخيلاً ولا تعطي شيئاً، ولا مسرفاً فتعطي فوق طاقتك[٣]، ومما تقدم يتبين لنا أن القرآن الكريم لا يمنع من التمتع بالأموال ولكنه يضع لها الضوابط ما يصون المسلم من الإسراف والتكبر والاستعلاء والشح والبخل، ويتبين لنا أيضاً كيف سعى القرآن الكريم إلى تنقية شخصية المسلم في تصرفاته المالية وضبطها بوسطية دونما غلو ولا تقصير[٤] .

(١) ينظر حوار في الاقتصاد بين الإسلام والماركسية والرأسمالية، د. عبد الله سلوم : ٥٢ – ٥٦ ، والوسطية في المنظور القرآني ، د. محمد صالح عطية الحمداني : ٥١ .

(٢) ينظر تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق محمود حسن، دار الفكر، بيروت (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م) : ٣٩٦/٣ .

(٣) ينظر المصدر نفسه : ٤٩/٣ .

(٤) ينظر دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، د. عواد مجيد الأعظمي و د. حمدان عبد المجيد الكبيسي، جامعة بغداد، (١٩٨٨م) : ١٥ ، والوسطية في المنظور القرآني، د. محمد صالح عطية الحمداني : ٥٢ – ٥٤ .

المحور الثالث : التوازن الاقتصادي في القرآن الكريم :

لم تقف النظرة القرآنية للتوازن على أصل الخلق وما فيه من موارد ولا على أصل القطاعات الاقتصادية، وما عكسه القرآن الكريم من توازن بينها، وما تضمنته من نظرة عميقة للتشابك القطاعي، بل ولقيام الحياة عليها بأكملها، وما أشار إليه القرآن الكريم من توازن بين عموم مفردات الخلق، ومن توازن بين السكان والموارد، وما بين الإنسان والطبيعة من توافق، عكست عمق هذا التوازن خلافاً لما أثارته الدراسات الاقتصادية الوضعية من وجود تناقض أو تقاطع بين السكان والموارد على وجه الخصوص وكل المخلوقات على وجه العموم[١] .

إن النظرة التي جسدتها الآيات القرآنية الكريمة والتي تعكس التوازن بين الإنسان والموارد، تمثل أحد مفاصل التوازن الاقتصادي في ظلال القرآن الكريم، وإذا أردنا أن نعطي صورة واضحة ومتكاملة عن ذلك التوازن، لابد من الإشارة إلى المفاصل الأخرى للتوازن المذكور، ومن بين ذلك التوازن بين الكميات الاقتصادية الكلية كالطلب الكلي والعرض الكلي، والطلب على النقود وعرض النقود، والادخار والاستثمار[٢] .

وقبل بيان هذه التفاصيل لعملية التوازن الاقتصادي في ظل القرآن الكريم، نود الإشارة إلى أن هناك أسساً لتحقيق التوازن، وهي تنطلق من القرآن الكريم منها :

الأساس الأول : الخلق : هذا الأساس ذو بعد عقائدي، وهو ذو أثر إيجابي وبارز في إحداث التوازن الاقتصادي، ويتلخص في ضرورة التميز بين خالق وهو الله سبحانه وتعالى ومخلوقات وهي كل ما عدا الله سبحانه وتعالى، ولما كان الخالق للشيء مالك له بداهة لذا فإن الله سبحانه وتعالى مع كونه غني حميد فهو المالك لكل الوجود على وجه الأصالة والحقيقة، وقد تظافرت العديد من الآيات على هذا الأساس دلالة وتوكيداً ، يقول تعالى : { اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ

وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ } [الزمر : من الآية : ٦٢]، وقوله تعالى : { تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

(١) ينظر حلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي، المؤتمر الإسلامي القطري الثالث (القرآن والحياة)، جامعة بغداد، (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) : ١٦، والاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، د. زينب صالح الأشوح، دار غريب، القاهرة (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م) : ٤٨ – ٤٩، ومدخل إلى موقف القرآن الكريم من العلم، د. عماد الدين خليل، دار ابن كثير، دمشق، ط١ (١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م) : ٢٣ – ٢٧ .

(٢) ينظر حلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ١٧ .

[**الملك : الآية : ١**]، ويقول جلَّ في علاه : { وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاء السَّبِيلِ }[**المائدة : الآية : ١٢٠**]، هذه الآيات ونظائرها ترسي أساساً مهماً لملكية الإنسان للموارد ولما يقع تحت يده على أنه ملكية نيابة أو وكالة لا أصالة، مما يضفي وازعاً ذاتياً على السلوك الاقتصادي للفرد المسلم يؤدي به ويدفعه إلى التوازن سواء بالمفهوم الجزئي، أم بالمفهوم الكلي، فيقطع النظر عن الفائدة المادية الذاتية (وهي رائد النظم الوضعية في السلوك الاقتصادي الفردي)، وتأتي بتصرفات اقتصادية على صعيد الإنفاق أو الإنتاج يكون مآلها إلى التوازن وهذا ما يفتقده الاقتصاد الوضعي، بل وعموم الضوابط الواردة على الملكية من قبل المستخلِف وهو الله سبحانه وتعالى تقود إلى التوازن من فرض الزكاة أو تحريم الربا أو استهداف العدالة في التوزيع ومحاربة تركز الثروة، عبر الإرث والوقف والكفاءات....كلها تصب في اتجاه التوازن الاقتصادي[١] .

إن ما ذكر سابقاً يشير إلى وجود ضوابط ذاتية تنبع من ذات الفرد المسلم، ومدى هيمنة عقيدته عليه تنظم وتضبط سلوكه الاقتصادي باتجاه التوازن الاقتصادي الجزئي أو الكلي، انطلاقاً من القرآن الكريم كقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } [النساء : من الآية : ١]، وقوله تعالى : { وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا } [الكهف : من الآية :

٤٩]، وقوله تعالى : { مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ } [ق : الآية : ١٨]، وقوله تعالى : { مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا } [النساء : من الآية : ٧٩]، ونظائر هذا كثير في القرآن الكريم مما يؤكد أهمية الرقابة الذاتية، ومراقبة أن الله كان على كل فرد رقيباً، وشاهداً على أفعاله وأقواله، حركاته وسكناته، في الجانب الاقتصادي أو غيره، مما يستدعي منه أن يعمل بموجب هذه الرقابة، وبموجب ما تستلزمه وتضعه من شروط، وهذا يؤول في النهاية إلى الكلام عن نوع آخر من الضوابط الشرعية، وهي ما تطبقه الدول الإسلامية، باعتبارها قائمة لحراسة الدين وسياسة الدنيا به، ولتكون هذه الضوابط الجناح الثاني لتحقيق التوازن الاقتصادي، وأصل ذلك في القرآن الكريم : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً } [النساء : من الآية : ٥٩]، وقوله تعالى : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ } [التوبة : من الآية : ١٠٣]،

(١) ينظر حلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ١٧ – ١٨، ومدخل إلى موقف القرآن الكريم من العلم، د. عماد الدين خليل : ٣٥ – ٤٤ .

والخطاب موجه للرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده لمن يرأس دولة الإسلام .. ونظائر هذا كثير المهم ملاحظة أن نوعي الضوابط الصادرة من الخلق والملك كأسس للتوازن، والتي نجد أصلها في القرآن الكريم تصب باتجاه التوازن كما ستلاحظ(١) .

الأساس الثاني : التسخير : وعلى ذلك أدلة كثيرة من القرآن الكريم بقوله تعالى : { أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُّنِيرٍ } [لقمان : من الآية : ٢٠]، وكذلك بقوله تعالى مبيناً ومفصلاً لبعض ما أجمل في هذه الآية : { وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ } [إبراهيم : الآية :

٣٣]، وتسخيرها بمعنى التذليل والانقياد والطاعة، وبهذا يصبح أساساً مهماً لإحداث التوازن الاقتصادي المنشود، وذلك عبر نظرة تكاملية للموارد المسخرة في الكون، إن هذا الأساس يمثل عاملاً مهماً محركاً في كل وقت نحو التوازن إذ لم تعد ثمة عملية صراع أو تناقض بين الإنسان وما حوله من طبيعة وما فيها من موارد، كما يُقر ذلك الفكر الاقتصادي الوضعي، وعملية التسخير تحمل نظرة ديناميكية للموارد تجعل من الأخيرة متجددة ومتزايدة تتناسب في كل وقت وحين مع عدد السكان على وجه العموم : { أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ } [الملك : الآية : ١٤]، فضمن إطار عملية التسخير يتحقق توازن السكان الاقتصادي[٢] .

(١) ينظر حلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ١٨ – ١٩، ومدخل إلى موقف القرآن الكريم من العلم، د. عماد الدين خليل : ٢٣ – ٢٧ .

(٢) ينظر المرجعان نفسهما : ١٩، و : ٢٧ – ٣٤ .

الأساس الثالث : الاستخلاف : وذلك ينطلق من القرآن الكريم وعبر قوله تعالى : { وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ } [البقرة : من الآية : ٣٠]، وكذلك قوله تعالى : { يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ } [ص : من الآية : ٢٦]، والخلافة تكون للقضاء والحكم بالحق، والحق أمر يشمل كل المجالات، بما في ذلك الجانب الاقتصادي فيما يخص الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وطابع الخلافة ينسحب إلى المال الموضوع الاقتصادي الرئيسي، ورد قوله تعالى : { آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ } [الحديد : من الآية : ٧]، إنه طابع الخلافة يمثل أساساً مهماً للتوازن، فما حمله ذلك الطابع من ضوابط وقيود تصب في نهاية الأمر بتحقيق التوازن الاقتصادي، فالزكاة وتحريم الربا، والحرية الاقتصادية والملكية المزدوجة ...الخ كل ذلك الذي ينبثق من الاستخلاف يمثل أدوات فعالة لتحقيق التوازن كما سنلاحظ[١] .

الأساس الرابع : عمارة الأرض : وعمارة الأرض بالمفهوم الشامل عمارة مادية أو روحية، اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو زراعية، هدف مركزي، ويمثل هذا الهدف أساس من أسس التوازن المطلوب، إذ لا توجد عمارة بدون توازن في الموارد، توازن بين السكان والموارد الطبيعية توازن بين كل جزئيات الخلق : { أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ } [الملك : الآية : ١٤]، لقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك بقوله تعالى : {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ } [هود : من الآية : ٦١]، أي طلب منكم عمارتها طلباً واجباً، لأنه مطلق ولا صارف له عن الوجوب، ولا وجوب إلا بما كان مخالفاً، فالعمارة هنا أساس مهم من أسس التوازن شريطة أن يسير كل شيء على وفق ما خصص له، أي شرط ممارسة المهمة الاستخلافية بعمارة الأرض[٢] .

---

(١) ينظر دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي ، جاسم محمد شهاب البجاري ، مطبعة الجمهور ، الموصل : ٣٥ – ٤٧ ، وحلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ٢٠، ومدخل إلى موقف القرآن الكريم من العلم، د. عماد الدين خليل : ١٩ – ٢٣ .

(٢) ينظر المراجع نفسها : ٣٥ – ٤٧ ، : ٢٠ ، : ٢١ .

(١) التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي :

الطلب الكلي يتألف من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، أما الطلب الاستهلاكي فيتقيد بالاقتصاد الإسلامي عبر القرآن الكريم حصراً بجملة من الضوابط أهمها :

- أن ينحصر ذلك الطلب ضمن دائرة الطيبات (السلع المباحة شرعاً) .
- أن يبتعد ذلك الطلب عن التقتير أو الشح أو البخل، ذلك يعني عدم هبوط الطلب الاستهلاكي دون حدٍ معين .
- أن يبتعد ذلك الطلب عن الإسراف والتبذير والترف وذلك يعني عدم ارتفاع الطلب الاستهلاكي فوق حدٍ معين .

أما دليل القرآن الكريم على الضابط الأول : { الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } [الأعراف : من الآية : ١٥٧] : { وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ } [البقرة : من الآية : ٥٧]، وأما دليل القرآن الكريم على الضابط الثاني : { وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } [الحشر : من الآية : ٩]، كذلك قوله تعالى :{ هَاأَنتُمْ هَؤُلاء تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ } [محمد : من الآية : ٣٨]، وأما الدليل الثالث قوله تعالى : { وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ } [الأنعام : من الآية : ١٤١]، وكذلك فالإنفاق الاستثماري مقيد بجملة من الضوابط أهمها أن يكون الاستثمار في ميدان الطيبات، وكذلك أن يكون وفق أساليب مباحة شرعاً كالابتعاد عن التمويل الربوي والاحتكار والتقيد بأساليب مباحة كالزراعة وما يتفرع عنها من عقود من مزارعة أو مساقاة، والصناعة وما يتفرع عنها من عقود كالاستصناع والشركات المختلفة كالعنان والمضاربة والابدان، والتجارة وما تضمنته من ضوابط ويجمل ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا } [النساء : من الآية : ٢٩]، فكل باطل منهي عنه بنص القرآن الكريم، نهي من مزاولته والاستثمار به[1] .

ويقابل ذلك العرض الكلي من سلع وخدمات أكد عليها القرآن الكريم سواء كانت زراعية أم صناعية، وسواء كانت نباتية أم حيوانية، والعرض الكلي محكوم بحجم ونوعية الموارد الطبيعية التي أمر الإنسان باستغلالها إلى

(١) ينظر حلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ٢١ – ٢٢، والقيمة والأسعار والنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، د. قاسم محمد حمود الدليمي، دار السلام، دمشق، ط١(١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م) : ١٨٩ – ١٩١ .

أقصى حد ممكن، وكذلك بحجم ونوعية الموارد البشرية والتي هي مدعوة إلى الاستخدام إلى أقصى حد ممكن، والقرآن الكريم تضمن دعوة صريحة إلى العمل وعلى ذلك أدلة كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى : { وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ } [التوبة : من الآية : ١٠٥]، وقوله تعالى : { هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ } [الملك : الآية : ١٥]، وقوله جلَّ ثناؤه : { إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ } [المزمل : من الآية : ٢٠] (١) .

(٢) **التوازن بين الطلب على النقود وعرض النقود :**

وما ذاك إلا لتحريم الاحتكار وتحريم الاتجار بالنقود، عبر تحريم الفائدة، ووجوب الزكاة التي تكون مدعاة إلى توجيه النقود نحو التداول وعدم التجميد وتعلق حقوق الكافة بالنقود والتحكم بعرض النقود من قبل السلطة النقدية المركزية بما يتلائم وحاجات الاقتصاد، والحفاظ على العملة من الكسر أو التزييف، يقول سبحانه وتعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [التوبة : من الآية : ٣٤]، وقوله تعالى : { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } [البقرة : من الآية : ٢٧٥]، وقوله سبحانه : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ } [البقرة : من الآية : ٢٧٨]، ولعل ما يساهم في تحقيق التوازن النقدي عدم إمكانية التوسع في الاستثمار كما هو الحال في المصارف الربوية(٢) .

(١) ينظر حلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ٢٢ .

(٢) ينظر المرجع نفسه : ٢٢ – ٢٣، (ومما يمكن الإشارة إليه في هذا الموضع هو موقف المسيحية من التعامل بالربا ، فقد جاء في العهد القديم أو "التوراة" إذا أقرضت مالاً لأحد من أبناء شعبي فلا تقف منه موقف الدائن : لا تطلب منه ربحاً لمال"(العدد ٢٥ من الإصحاح ٢٢ من سفر الخروج) وفي موضع آخر

:"إذا افتقر أخوك فاحمله، لا تطلب منه ربحاً ولا منفعة"(العدد ٥٣ من الإصحاح ٢٥ من سفر اللاويين). وورد في العهد الجديد (الإنجيل) : " وإن أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم فأي فضل لكم .. ولكن افعلوا الخيرات، وأقرضوا وأنتم لا ترجون شيئاً وإذن يكون ثوابكم جزيلاً "(الأعداد ٣٤ ،٣٥ من الإصحاح السادس من إنجيل لوقا) ، ولقد أجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها ، كما اتفقت مجامعها على أن هذا التعليم الصادر من السيد المسيح υ يعد تحريماً قاطعاً للتعامل بالربا، حتى أن الآباء اليسوعيين الذين يهتمون غالباً بالميل إلى الترخص والتسامح في مطالب الحياة، وردت عنهم في شأن الربا عبارات صارمة، منها قول "سكوبار" أن من يقول الربا ليس معصية يعد ملحداً عن الدين، وقول " الأب بوني " أن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا، وليسوا أهلاً للتكفين بعد موتهم") . (ينظر الاقتصاد والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط٢ (٢٠٠٨م) : ١٣٥ – ١٣٦، والمصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، د. محمد شيخون، دار وائل، الأردن، ط١(٢٠٠٢م) : ٢١ – ٣٥) .

(٣) التوازن بين الادخار والاستثمار :

ذلك لاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية والسياسة المالية توجب الادخارات نحو الاستثمار وتحول دون تعطيلها ولعل في فرض الزكاة ما يساهم في تحقيق هذا الهدف، وكذلك الأمر بعدم تعطيل الموارد، فالقرآن الكريم حرم الاكتناز لقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [التوبة : من الآية : ٣٤]، وأياً كان المعنى للاكتناز سواء كان بمفهوم المال عن التداول كما هو في الفكر الاقتصادي الوضعي أو عدم أداء الزكاة كما هو في الفكر الإسلامي فإنه نتيجة واحدة، إذ وجوب الزكاة يقود في نهاية المطاف إلى افتراض أن مفهوم الاكتناز هو عدم أداء الزكاة إلى عدم تجميد المال، وضرورة توجيه المدخرات نحو الاستثمار، ويلاحظ أن آيات الإنفاق العديدة التي حثت على الإنفاق في سبيل الله أو لمصلحة الغير أو لمصلحة الفرد بعمومها وبنظرة إجمالية لها تؤكد جميعاً على عدم تجميد لمدخرات، وبوجود صيغ عديدة للاستثمار كالمضاربة والشركات المختلفة، بل الاجارة والبيوع والسلم، كلها جميعاً تفتح قنوات متعددة لتعبئة المدخرات نحو الاستثمار، ومن ذلك يستحيل بقاء المدخرات مجمدة بعيدة عن التداول، ويضاف إلى ذلك تعلق الأمة بأكملها بالنقود باعتبار أن الفكر الإسلامي ينظر إليها أدوات عامة تتعلق بتداولها مصلحة المجتمع، يحول دون التعسف باستعمال الحق وتجميدها عن التداول، بل يدعو إلى تداولها، وهو أمرٌ أكد عليه الغزالي وابن تيمية وابن خلدون جميعاً[1] .

(١) ينظر حلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ٢٣ ، والنظم الاقتصادية دراسة مقارنة الرأسمالية، الاشتراكية، والإسلام، د. عبد الوهاب الأمين ، جامعة الكويت ، ١٩٨٦م : ٣٢١ – ٣٣٤ ، والمدخل إلى المالية العامة الإسلامية ، د. وليد خالد الشايجي : ٧٩ – ٨٣ .

المحور الرابع : ضوابط (مبادئ) الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي من خلال القرآن الكريم في مواجهة الأزمة :

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من الضوابط التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية، ومن أهم هذه الضوابط التي تحول دون الوقوع في الأزمة ما يأتي :

أولاً : قيام النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومُثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي الوقت نفسه تحرم شريعتنا الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، والالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله تعالى يُثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة[١] .

ثانياً : قيام النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة، فوضع فقهاؤنا وعلماؤنا في الاقتصاد مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شريعتنا، ومن هذه العقود : صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستصناع والسلم والإجارة

والمزارعة والمساقاة ونحوها كما حَرَّمت شريعتنا الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض الربوية بفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية الحالية[٢] .

(١) ينظر أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، د. حسين حسين شحاتة، www.Darelmashora.com : ٩ – ١٠ .

(٢) ينظر المرجع نفسه : ١٠، والمنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، أ. د. صالح صالحي، دار الفجر، القاهرة، ط١(٢٠٠٦م) : ١٧٩ – ٢٤٨، ومستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، د. محمد عمر شابرا، ترجمة د. رفيق يونس المصري، دار الفكر، دمشق، ط١(١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م) : ٤٢٣ – ٤٣٠، وحلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ٣٥ ، وبيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية عقد السلم وعقد الاستصناع وإمكانية استفادة البنوك الإسلامية منهما، د. محمد سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط٢ (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م) : ٨٩ – ١٧٨ .

ثالثاً : تحريم نظام المشتقات المالية والتي تقوم على المعاملات الوهمية التي يسودها الغرر والجهالة، ولقد وصفت هذه المعاملات من فقهاء الاقتصاد الإسلامي بأنها من المقامرات المنهي عنها شرعاً، وأكد الخبراء وأصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية؛ لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار بعيداً عن الأخلاق، كما أنها تسبب انهياراً سريعاً في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام، وما حدث في أسواق دول شرق آسيا ليس منا ببعيد[١] .

رابعاً : تحريم كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل : خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد، وتحريم نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين)، ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة بهذه الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً[٢] .

خامساً : يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، يقول الله تبارك وتعالى : { وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ } [البقرة : الآية :٢٨٠]، في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ

الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه رحمة ولا ذمة وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك[٣] .

(١) ينظر أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، د. حسين حسين شحاتة، www.Darelmashora.com : ١٠ .

(٢) ينظر المرجع نفسه : ١١ .

(٣) المرجع نفسه : ١١، وينظر أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، د. قيصر عبد الكريم الهيتي، دار رسلان، دمشق، ط١(٢٠٠٦م) : ٤٣ – ٥٥، والاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، د. زينب صالح الأشوح : ٢٧٨ – ٢٧٩، ونظام الحياة في الإسلام، أبو الأعلى المودودي، دار الفكر الإسلامي، دمشق، ط٢ (١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م) : ٥٧ – ٧٠، والمدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الشايجي : ٢٢٦ – ٢٣٧، وحلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ٣٥ – ٣٩ .

المحور الخامس : ضوابط الاقتصاد الإسلامي هي المنقذ من الأزمة وشهادة علماء الغرب بذلك :

تبين لنا من تحليل أسباب الأزمة المالية الراهنة أنها تركزت حول النظم الوضعية الآتية :

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض .
- نظام التجارة بالديون أخذاً وعطاءً .
- نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل .
- نظام بيع الديون .
- نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ[١] .

وتبين لنا من ضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المالية أنه يُحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في وجود الأزمة الراهنة؛ لأنها تتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصد شريعتنا السمحاء، فلقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان وأحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم، كما حرمت شريعتنا الإسلامية كافة صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب والإشاعات والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل وأكدت على الالتزام بالصدق والأمانة والتبيان والشفافية، هذه الحقيقة التي دفعت أصواتاً غربية كثيرة للتصريح والمطالبة بتطبيق

نظم التمويل الإسلامي للخروج من الأزمة وكان آخرها وأهمها دعوة بابا الفاتيكان لتبني التمويل الإسلامي ولو جزئياً كمخرج من الأزمة المالية التي عصفت بالعالم دون رحمة[٢] .

ومن أهم هذه التصريحات التي دعت إلى تبني التمويل الإسلامي، ما تناقلته الصحف العالمية والمقالات في المواقع الإلكترونية ومن هذه التصريحات التي أوردتها على سبيل المثال ما يأتي :

---

(١) أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، د. حسين حسين شحاتة ، www.Darelmashora.com : ١١ .

(٢) ينظر المرجع نفسه : ١١ – ١٣، وأساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، د. قيصر عبد الكريم الهيتي : ٥٤، وحلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ٣٣ – ٣٤ .

- "(**كينز**) عالم الاقتصاد الشهير وصاحب النظرية المشهورة الذي أكد أن سعر الفائدة يعد من أسباب التقلبات العنيفة في الاقتصاد الغربي وأن الاقتصاد الغربي يصل إلى عافيته إذا اقترب سعر الفائدة من الصفر .
- **سيمنز** الاقتصادي الأمريكي المشهور في دراسة للكساد العظيم ١٩٢٩م يقول أن الكساد يرجع إلى التمويل عن طريق الاقتراض قصير الأجل بفائدة وأن العلاج يكمن في التمويل الذاتي عن طريق الأرباح غير الموزعة في المشروعات أو عن طريق المشاركة بحصة في المشاريع أي الأسهم .
- **ميليسكي** الاقتصادي الأمريكي يقول أن التقلبات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي ترجع بالأساس إلى التقلبات في سعر الفائدة وأن المخرج من ذلك هو الأخذ بنظام المشاركة .
- أما **فريدمان** فيرجع أسباب أزمة الثمانينات إلى التقلبات الطائشة في سعر الفائدة .

ويقول **تير** أن سعر الفائدة يعد معياراً رديئاً في تخصيص الموارد ويجب أن يستبدل بالربح أي الربح الناتج عن النشاط الحقيقي بدلاً من الفائدة، وهذا ما يؤكده القرآن الكريم من تحريم الربا : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ}[البقرة : الآيتان : ٢٧٨ ، ٢٧٩] .

- أما **بوفيس فانسون** رئيس تحرير مجلة (تشالنجز) ٥ / ١٠ / ٢٠٠٨م يقول بكل جرأة ووضوح أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن الكريم بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري لأن النقود لا تولد نقود .

- **ورولان لاسكين** رئيس تحرير صحيفة (لو جورنال دي فينانس) فينادي بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم والتي سببها التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير الشرعية (يقصد المضاربات بالمفهوم الغربي وليس المضاربة كأحد طرق التمويل الإسلامي) .
- **ومجلس الشيوخ الفرنسي** دعا إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا وقال في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس أن النظام المصرفي الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية مريح للجميع سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين"[1] .

(١) " ماذا بعد الأزمة المالية العالمية " هل يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الحلول للخروج من الأزمة "، أ . عبد الفتاح محمد صلاح، مقال منشور بتاريخ (٤/١٠/٢٠٠٩م)، موقع الاقتصاد العادل www.thefaireconomy.com .

- ونختم **بموريس آلي** الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والذي تطرق خلال أزمة الثمانينات إلى أن الأزمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة تجعل الاقتصاد العالمي على حافة بركان مهدداً بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة)، وهي نفس أعراض الأزمة المالية الحالية بل إن الأزمة الحالية أعمق من أزمة الثمانينات، وقد اقترح لتفادي الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما :
  - تعديل سعر الفائدة إلى حدود الصفر .
  - مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقرب من ٢ % .

  وهو ما يتطابق تماماً مع تحريم الربا ونسبة الزكاة في الإسلام[1] .

بعد كل هذه الحقائق والشهادات من عقلاء الغرب الاقتصاديين ذوي الشأن والتي تتطابق مع دعوة بابا الفاتيكان الصريحة بأنهم في حاجة إلى مساعدة النظام الاقتصادي الإسلامي لوضع العلاج لأزمتهم، يجدر بنا قبل تقديم الحلول والمعالجات، أن نصارحهم أفراداً وهيئات وخاصة العاملين في مجال الاقتصاد الإسلامي، في بيان وتوضيح قواعد ومبادئ وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي، ليس هذا فحسب بل ينبغي علينا أن نقدم لهم حلولاً عملية ورحيمة في نفس الوقت مصداقاً لقول ربنا جلَّ في علاه مخاطباً رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم : { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ }[الأنبياء : الآية : ١٠٧][2] .

"وقبل تقديم الحل العملي الذي يطلبونه للخروج من أزمتهم المالية الراهنة يجب مصارحتهم بأن الحلول التي ستقدم عبارة عن عقود مالية تحكمها نصوص شرعية كبديل لمعاملاتهم الربوية التي يحكمها عقد القرض بفائدة،

وهذه البدائل المالية الشرعية لها أركان وشروط وضوابط تحكمها ولا يمكن التنازل عنها أو تغييرها أو الالتفاف عليها، وإذا حدث هذا فإنها تصبح معاملات مالية فاسدة ولا تمت للمعاملات المالية الإسلامية بصلة، فهذه المصارحة ضرورية وأهم من الحلول ذاتها لأنهم يطالبون الاقتصاديين المسلمين بمنتجات مالية إسلامية تكون بديلاً لمنتجاتهم المالية الربوية وللأسف الشديد فإن كثيراً من الاقتصاديين المسلمين أصبحوا يستخدمون تعبير المنتجات

(١) " ماذا بعد الأزمة المالية العالمية " هل يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الحلول للخروج من الأزمة "، أ . عبد الفتاح محمد صلاح، موقع الاقتصاد العادل www.thefaireconomy.com، وحلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم، أ. د. صبحي فندي الكبيسي : ٣٤ .

(٢) ينظر " ماذا بعد الأزمة المالية العالمية " هل يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الحلول للخروج من الأزمة "، أ . عبد الفتاح محمد صلاح، موقع الاقتصاد العادل www.thefaireconomy.com .

المالية الإسلامية بدلاً من عقود المعاملات المالية الشرعية وذلك رغبة منهم في جعل الاقتصاديين الغربيين يتقبلون النموذج المالي الإسلامي وهذا لا يصح لأمرين :

أولهما : أن الإسلام دين تعبدي كما جاء في قوله تعالى : { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ } [الذاريات : الآية : ٥٦]، ولعلمه سبحانه وتعالى بضعف البشر وحاجة بعضهم إلى بعض مما يستوجب وجود تعاملات بينهم في كافة مجالات حياتهم الدنيوية ومن بينها التعاملات المالية فأنزل في القرآن الكريم نصوصًا شرعية تحكم وتنظم وتضبط لهم هذه التعاملات مصداقًا لقول ربنا سبحانه : { أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ }[الملك : الآية : ١٤]، وقوله تعالى : { إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ } [الأعراف : من الآية : ٥٤]، وجاءت السنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم مبينة وشارحة لهذه النصوص ومقرة للعقود الموافقة لها، وأمر المولى عزَّ وجلَّ بالالتزام بتنفيذها في قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ }[المائدة : من الآية : ١]، فالدين الإسلامي ليس دين منتجات مالية تباع وتشترى ولكن شرع ومنهاج يحكم وينظم حياة البشرية جمعاء بما في ذلك تعاملاتهم المالية مصداقًا لقول ربنا : { وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن

لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّه مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } [المائدة : الآية : ٤٨]، وقوله تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ } [سبأ : الآية : ٢٨] .

ثانيهما : أن إطلاق مسمى المنتجات المالية الإسلامية على العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية يجعل الناس يتصورون أن من حقهم بيعها منفصلة عن محل العقد وهذا غير صحيح؛ لأن الذي يباع هو محل العقد وليس العقد ذاته كما يفعل الغربيون، وقد يتصورون أيضاً أنه يحق لهم التعديل في أركانها وشروطها وضوابطها؛ لأن أي منتج يخضع للتطوير والتعديل أو الإلغاء وهي أمور لا تجوز بأي حال من الأحوال"[1] .

(١) لمتابعة المزيد يرجع لمقال " ماذا بعد الأزمة المالية العالمية " هل يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الحلول للخروج من الأزمة "، أ . عبد الفتاح محمد صلاح، موقع الاقتصاد العادل www.thefaireconomy.com، وأساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، د. قيصر عبد الكريم الهيتي : ٤٣ – ٥٥ ، وأزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، د. حسين حسين شحاتة، www.Darelmashora.com : ١٣ .

النتائج والتوصيات

أ و لاً : النتائج حول الأزمة المالية العالمية الراهنة، فتتلخص بالآتي :

(١) تأكد لنا من خلال الأزمة المالية المعاصرة بأن الحضارة الحقيقية هي التي تهتم بالإنسان روحاً وجسداً في إطار التوازن الذي لا يطغى أحدهما على الآخر، وهذا من مقاصد شريعتنا السمحاء، فلا يمكن الفصل بين الدين والدنيا، لأن الإسلام يوازن بين العبادات والمعاملات وبين القيم الروحية والقيم المادية في إطار متوازن، وغاية المال هي تعمير الأرض وعبادة الله ، وهذا صريح في القرآن الكريم إذ قرنها بالتقوى والإيمان، منها قول الله: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ } [البقرة : ٢٧٨] .

(٢) تأكد لنا أن نظرية الاقتصاد الإسلامي ليست محل خلاف فهي مستخلصة من القرآن الكريم والسنة المطهرة، وهي مُلزمة وصالحة لكل زمان ومكان وغير قابلة للتبديل والتغيير، فمبادئها وقواعدها السامية لا تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة، وإنما التغيير يتولد في التطبيق وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان .

(٣) نستخلص من خلال الطرح الإسلامي لعلاج الأزمة المالية الراهنة أن البشرية في أشد الحاجة إلى تعاليم الإسلام لينقذها من بأسها وضنكها، فهو دين الوسطية والاعتدال، ويجب على علماء الإسلام أن لا يفوتوا الفرصة لإظهار الوجه الحقيقي المشرق للإسلام فنكون بفضل الله تعالى قدوة للآخرين من غير المسلمين .

(٤) إن تحقيق الحياة الكريمة يعتمد اعتماداً جوهرياً على تطبيق شريعة الله ، ومن ينحرف عنها تكون حياته حياة الضنك ومن بعدها سوء الأخرة، ودليل ذلك قول الباري سبحانه وتعالى : { قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى } [طه : من الآية ١٢٣، والآية ١٢٤]، وقوله : { وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ } [الأعراف : ٩٦]، ويقول الرسول **صلى الله عليه وسلم** : ((**وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي**))[(١)] .

(١) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه . (صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري (٢٠٦– ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت : ٨٩٠/٢، (كِتَاب الْحَجِّ) (بَاب حَجَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، رقم الحديث (١٢١٨)) .

ثـانـيـاً : وسائل وتوصيات الاقتصاديين الخاصة لمعالجة الأزمة المالية العالمية، فتكون بأمرين :

الأول : تبني النظام المصرفي العالمي النظام المصرفي الإسلامي :

ويتحقق ذلك من خلال ما يأتي :

(١) "الالتزام بالقيم الأخلاقية الإسلامية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومنها المعاملات المالية والمصرفية؛ كالعدل، والصدق، والوفاء، والابتعاد عن الغش، والاحتكار، والكذب، والإسراف والتبذير...إلخ .

(٢) نبذ الربا (الفائدة) الذي هو أساس البلاء لكل الأزمات، واستخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة، والتي تراعي حاجات الأفراد والمؤسسات التمويلية والاستثمارية؛ من مرابحات ومشاركات، واستصناع ، وسلم، وإجارة...إلخ .

(٣) تجنب المعاملات المالية والمصرفية غير المشروعة، كبيع الدين، والبيع على الهامش، والبيع القصير، والتعامل في عقود المستقبليات، وعقود الخيارات، وأسواق المشتقات، وكل صور أكل أموال الناس بالباطل .

(٤) استخدام صكوك الاستثمار الإسلامية المختلفة، كأداة تمويل بدلاً من السندات بفائدة .

(٥) منع بيع الديون، وجدولتها التي يتم فيها زيادة المدة مقابل زيادة الفائدة، وهو ما حرمته الشريعة الإسلامية .

(٦) زيادة الرقابة المصرفية من قبل البنوك المركزية على المؤسسات المالية، بغرض التأكد من تطبيق ضوابط منح التمويل "[(١)] .

والثاني : إقامة نظام اقتصادي عالمي على أساس الشريعة الإسلامية :

ويكون ذلك من خلال ما يأتي :

(١) "اعتماد مبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ من الملكية العامة والخاصة المقيدة، والحرية الاقتصادية المقيدة، والتكافل الاقتصادي والاجتماعي .

(١) أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، د. صالح العلي، المؤتمر الدولي لوزارة الأوقاف السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان " رسالة السلام في الإسلام " للفترة (٨ – ٩ جمادي الثاني ١٤٣٠هـ الموافق ١ – ٢/٦/ ٢٠٠٩م) : ١٧، وهذه التوصيات هي مجل التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي الأول للصكوك الإسلامية، مملكة البحرين للفترة (١٩ – ٢٠ آذار ٢٠٠٨م)، بمشاركة العديد من الخبراء والشركات والمؤسسات المالية (خليجية، وعربية، وعالمية) منشورة على المواقع الآتية : www.syrianawkkaf.org ، والموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي www.isegs.com .

(٢) التركيز على وظيفة الدولة الاقتصادية، وضرورة تدخلها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وضبط سلوك الأفراد الاقتصادي .

(٣) مراعاة نظام الأولويات في القضايا الاقتصادية على وفق ترتيب المصالح التي نظمتها الشريعة الإسلامية، فيتم الإنتاج والاستهلاك، والتبادل، والاستثمار ...إلخ حسب أهميتها في إشباع حاجات الأفراد والمجتمع، فيبدأ بالضروريات ثم الحاجيات ثم التكميليات، والعمل على التوازن بين هذه المستويات الثلاثة .

(٤) إحلال سياسة نقدية عالمية، قوامها منع الفائدة، والاكتناز، وتصحيح وظيفة النقود، بالنظر إليها على أنها وسيلة للتداول، وثمن للسلع والخدمات، وليست هدفاً، أو سلعة"[(١)] .

(٥) "ضرورة تدريس الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة في كليات الإدارة والاقتصاد في الجامعات كافة، للمراحل الأولية والعليا من أجل إعداد النخبة المرشحة للقيادة في ميادين الفكر والتقدم والتنمية في دول العالم الإسلامي، لأن الهيمنة الغربية على مناهج التعليم ووسائل الإعلام من أهم أدوات الغزو الفكري الحضاري لتعميق التبعية للمناهج الأوربية، فأصبح واجباً علينا التهيئة للانعتاق من الفكر الغربي .

(٦) إنشاء مركز للبحث والتطوير والتدريب في مجال الاقتصاد الإسلامي مهمته إعداد المجموعات المتخصصة للبحث في الاقتصاد الإسلامي، وإعداد المجموعات المتخصصة للعمل في المصارف الإسلامية .

(٧) توسيع قاعدة المصارف الإسلامية، وإصدار تشريعات خاصة لعمل المصارف الإسلامية، وتوسيع وتطوير العلاقات والترابط بين المصارف الإسلامية المنتشرة في الدول الإسلامية .

(٨) أن تتعاون الدول العربية والإسلامية في وضع حاجز وقاية وأمان يصد أو يحد أو يقلل من شرور المالية الرأسمالية إلى أسواقها النقدية والمالية وإنشاء صندوق النقد العربي والإسلامي لدعم الدول العربية والإسلامية الفقيرة والنامية وأن تستثمر أموال العرب والمسلمين لمصلحة العرب والمسلمين تحت رعايته .

(٩) تقديم ونشر النموذج الاقتصادي والمالي الذي وضعه فقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي ليكون بديلاً عن النموذج الوضعي ليؤكدوا للعالم بأن ((الإسلام منهج حياة)) وأنه صالح للتطبيق في كل زمان ومكان ، وأن الإسلاميين لديهم برنامج اقتصادي إسلامي للإصلاح والتنمية"[٢] .

(١) أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، د. صالح العلي : ١٧ – ١٨ .

(٢) الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها، د. حسين حسين شحاتة، www.darelmashora.com : ١٥ ، وينظر اقتراحات وتوصيات للخروج من الأزمة المالية الرأسمالية، د. حسين حسين شحاتة، www.darelmashora.com .

المصادر والمراجع

وهي بعد القرآن الكريم

(١) أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، د. صالح العلي، المؤتمر الدولي لوزارة الأوقاف السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان " رسالة السلام في الإسلام " للفترة (٨ – ٩ جمادي الثاني ١٤٣٠هـ الموافق ١ – ٢/٦/ ٢٠٠٩م)، www.syrianawkkaf.org، والموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي www.isegs.com .

(٢) إدارة الأزمات والكوارث – مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، السيد عليوة، مركز القرار للاستشارات، القاهرة، ط٣ (٢٠٠٤م) .

(٣) إدارة الأزمات، محسن أحمد الخضيري، مكتبة مدبولي، الإسكندرية .

(٤) إدارة الأسواق المالية – نظرة معاصرة، السيد البدوي عبد الحافظ، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٩٩م) .

(٥) أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، د. قيصر عبد الكريم الهيتي، دار رسلان، دمشق، ط١ (٢٠٠٦م) .

(٦) الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، د. فريد كورتل ، جامعة سكيكدة ، الجزائر .

(٧) أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، د. حسين حسين شحاتة،(١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م)، www.Darelmashora.com .

(٨) الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها، د. حسين حسين شحاتة، www.darelmashora.com .

(٩) الأزمة الاقتصادية أسبابها وآثارها، ، د. رمضان الشراح .

(١٠) الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، د. زينب صالح الأشوح، دار غريب، القاهرة (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م) .

(١١) الاقتصاد والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط٢ (٢٠٠٨م) .

(١٢) اقتراحات وتوصيات للخروج من الأزمة المالية الرأسمالية، د. حسين حسين شحاتة، www.darelmashora.com .

(١٣) بيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية عقد السلم وعقد الاستصناع وإمكانية استفادة البنوك الإسلامية منهما ، د. محمد سليمان الأشقر ، دار النفائس ، الأردن ، ط٢ (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م) .

(١٤) تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، دنيال أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، (١٩٩٢م) .

(١٥) تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق محمود حسن، دار الفكر، (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م) .

(١٦) حلول الأزمة المالية في ظلال القرآن الكريم ، أ. د. صبحي فندي الكبيسي، المؤتمر الإسلامي القطري الثالث (القرآن والحياة)، جامعة بغداد، (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) .

(١٧) الحل الإسلامي للأزمة الاقتصادية الدولية، د. حسن كامل إبراهيم، جامعة الملك سعود، : http faculty.ksu.edu.sa .

(١٨) حوار في الاقتصاد بين الإسلام والماركسية والرأسمالية، د. عبد الله سلوم .

(١٩) دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي ، د. عواد مجيد الأعظمي ود. حمدان عبد المجيد الكبيسي، جامعة بغداد، (١٩٨٨م) .

(٢٠) دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، جاسم محمد شهاب البجاري، مطبعة الجمهور، الموصل .

(٢١) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري (٢٠٦– ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

(٢٢) القيمة والأسعار والنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي، د. قاسم محمد حمود الدليمي، دار السلام، دمشق، ط١(١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م) .

(٢٣) " ماذا بعد الأزمة المالية العالمية" هل يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الحلول للخروج من الأزمة "، أ . عبد الفتاح محمد صلاح، مقال منشور بتاريخ (٢٠٠٩/١٠/٤م)، موقع الاقتصاد العادل www.thefaireconomy.com .

(٢٤) المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، دار النفائس، الأردن، ط١ (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م) .

(٢٥) مدخل إلى موقف القرآن الكريم من العلم، د. عماد الدين خليل، دار ابن كثير، دمشق، ط١ (١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م) .

(٢٦) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، د. محمد عمر شابرا، ترجمة د. رفيق يونس المصري، دار الفكر، دمشق، ط١(١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م) .

(٢٧) المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، د. محمد شيخون، دار وائل، الأردن، ط١ (٢٠٠٢م) .

(٢٨) المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، أ. د. صالح صالحي، دار الفجر، القاهرة، ط١ (٢٠٠٦م) .

(٢٩) نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، إبراهيم علواش، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net/NR/exeres 10/11/2008 .

(٣٠) النظم الاقتصادية دراسة مقارنة الرأسمالية، الاشتراكية، والإسلام، د. عبد الوهاب الأمين، جامعة الكويت، (١٩٨٦م) .

(٣١) نظام الحياة في الإسلام، أبو الأعلى المودودي، دار الفكر الإسلامي، دمشق، ط٢ (١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م) .

(٣٢) الوسطية في المنظور القرآني، د. محمد صالح عطية الحمداني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م) .